الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: كمثال على الدولة الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠ـ ٢٠٢٤)

Power Struggle as an Obstacle to Rebuilding the State in Libya: An Example of Fragile State (2020-2024)

الشيماء عبد السلام إبراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

Alshimaa100@yahoo.com

المُستَخلَص:

تسعى الدراسة الحالية إلى توضيح وتحليل صراع السلطة كأحد أهم معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا؛ كدولة هشة، حيث تُعَد ليبيا من الدول التي شهدت انهياراً كبيراً منذ عام (٢٠١١)، وذلك بسبب عدم التوافق السياسي والوضع الأمني المتدهور بعد ثورة (١٧ فبراير ٢٠١١) والتي اطاحت بنظام "مُعمَّر القذافي"، وكان للصراع والتنافس (الداخلي) في ليبيا العديد من الانعكاسات والتأثيرات السلبية والخطيرة على مستقبل الدولة الليبية، كما ساعدت الأزمة السياسية الليبية والتحولات السياسية التي حدثت منذ عام (٢٠١١) حتي عام (٢٠٢٤) في الوصول بالدولة الليبية إلى مرحلة الهشاشة؛ لذلك تسعى الدراسة إلى توضيح مظاهر هشاشة الدولة الليبية، والتي تساعد في إعاقة بناء الدولة في ظل استمرار صراع ونزاع السلطة على الحكم والثروة.

ولا تقف الدراسة عند مؤشر الدول الهشة فقط، بل تتناول أيضاً حالة ليبيا في المؤشرات العالمية الأخرى (كمؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر السلام العالمي، ومؤشر الجريمة المنظمة، ومؤشر سيادة القانون، وتصنيف جودة الحياة، وغيرها من مؤشرات)، لتحديد مسارات عرقلة إعادة بناء دولة ليبية جديدة ديمقراطية، مستقرة وأمنه.

وتحاول الدراسة أن تطرح عدد من المقترحات في محاولة لبناء دولة ليبية جديدة، تجمع كافة الأطراف المختلفة ويكون لها سلطة موحدة، قائمة على مؤسسات قوية وموحدة وتحتكر القوة، وتبني أجهزة امن مركزية تتمكن من نزع السلاح من كافة المليشيات المنتشرة في ليبيا.

كما تُسلِّط الدراسة الضوء على عدد من المفاهيم منها؛ مفهوم بناء الدولة، ومفهوم إعادة بناء الدولة ومصطلح ومؤشرات الدولة الهشة كجزء أساسي من الدراسة، وذلك بغية مساعدة دارسي وباحثي النظم السياسية المهتمين بدراسة الدول الهشة في بحوثهم.

وترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات لعل أهمها أن ليبيا تحظى بأولوية لدى مُتخِذ القرار المصري؛ حيث تشترك ليبيا مع الدولة المصرية عند الحدود الغربية لمصر ، والحدود الشرقية لليبيا، والتي تصل إلى

(١٢٠٠) كيلو متر. ومن ثَم، لابُد من البحث والمعرفة المتعمقة للحالة السياسية والأمنية في ليبيا للحفاظ على الأمن القومي المصـري من أية تهديدات أمنية أو هجمات إرهابية من ليبيا كدولة جوار، وما تعانيه الأخيرة من توترات سياسية وأمنية طويلة الأجل، وبعيدة الأثر.

الكلمات المفتاحية: ليبيا – الدول الهشة – إعادة بناء الدولة – صراع السلطة .

Abstract:

This study seeks to define and analyze the obstacles to rebuilding the Libya state, focusing on the internal power struggles, as well as the authority and the conflict of interests of international powers. Libya is one of the countries that have witnessed a great collapse since 2011, due to the political disagreements and the deteriorating security situation following the February 17th Revolution in 2011. The conflicts and competition over Libya, both internally and externally (internationally), has had numerous negative impacts and serious consequences on the future of Libya. The Libyan political crisis and the political transformations occurred from 2011 to 2024 have turned Libya into a fragile state. Hence, this study seeks to elucidate the manifestations of the fragility of the Libyan state.

The study also sheds light on the concepts of state-building and a fragile state, as well as the concept of fragile states index, as an essential part of the research. This will help political system researchers interested in studying 'fragile states' in their researches.

The significance of this study derives from several considerations. One of the most important considerations is that Libya is a priority for the Egyptian decision-makers. Libya shares with Egypt a 1,200-kilometer-long border to the west. Therefore, a deep understanding of the political and security situations in Libya is necessary to protect the Egyptian national security from any security threats or terrorism.

Keywords: *Libya*- Re- *State Building- Fragile States- Power Struggle*.

مُقدِّمَـــة:

تشـــهد ليبيا بعد ثورة (١٧ فبراير ٢٠١١) – والتي أطاحت بنظام "مُعمَّر القذافي"– العديد من النزاعات والصراعات العرقية والقبلية، والتدهور الأمني وارتفاع في مستوى العسكرة، والصراعات المسلحة، كما تشهد ليبيا تعقُّداً في الأزمات والصراعات السياسية، وتدهوراً في الوضع السياسي بشكل عام.

ويُعَد صـــراع الســـلطة أحد أهم معوقات إعادة بناء الدولة الليبية "كدولة هشـــة"، فمن ضـــمن التحديات الداخلية، معاناة ليبيا من مأزق عدم وجود دولة مركزية، فينعدم وجود سلطة مستقرة ومركزية في ليبيا، بسبب وجود ازدواجية في السلطة الحاكمة للدولة.

فتتقاسم السلطة الحاكمة حكومتان متنازعتان، وهما: (حكومة الوفاق الوطني) برئاسة "عبد الحميد دبيبه" والتي تم تشـكيلها في عام (٢٠٢١) بعد وقف إطلاق النار في ليبيا عام (٢٠٢٠)، وتسـيطر على غرب ليبيا ومقرها طرابلس، وهي حكومة معترف بها دولياً، ولكنها لم تحصـــل على ثقة البرلمان الليبي. ويوجد حكومة أخرى منافســة، وهي (حكومة الاســتقرار الوطني) برئاســة "أســامة حماد" والتي تم تكليفها من مجلس النواب الليبي، في مايو من عام (٢٠٢٣)، ومدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر" وتسيطر على شرق ليبيا، ومقرها بنغازي. ولكنها غير معترف بها دولياً.

كما أن كل ســـلطة من الحكومتان المتواجدتان في ليبيا، وأطراف الصـــراع الأخرى لها القوى الإقليمية والدولية التي تدعمها. ومن ثم، لا يتوقف الأمر على التحديات والنزاعات والصـــراعات الداخلية فقط، بل يزداد الأمر تعقيداً بســـبب التدخلات الخارجية ســـواء قوى إقليمية أو دوليه، والتي لها اجندتها في ليبيا، لدواعي جيوسياسية وسياسية واقتصادية.

وتعد التحديات الداخلية عامة، وصـــراع وازدواجية الســـلطة خاصـــة من العوامل التي عرقلت ومازال تعرقل عملية إعادة بناء الدولة الليبية، وتعرقل تحقيق الاســـتقرار الداخلي الســـياســـي والأمني والاقتصـــادي والاجتماعي.

وتمثل أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وعدم الاستقرار السياسي داخل أية دوله تحديات رئيسه تواجه عملية البناء والتنمية أو إعادة البناء، وتعتبر ليبيا منذ عام (٢٠١١) من الدول الأكثر تدهوراً من حيث التماسك، والسياسة والاقتصاد والأمن، ففي عام (٢٠٢٣) صنفت ليبيا من ضمن الدول الأكثر هشاشه في العالم، حيث أحتلت الترتيب (١٧) عالمياً من ضمن (١٧٩) دولة، وذلك وفقاً للتقرير السنوي **لمؤشر الدولة الهشة** الصادر عن صندوق السلام "Fragile States Index"(FSI) لعام (٢٠٢٣)[١]، فوفقاً للمؤشر كلما انخفض ترتيب الدولة كلما أصبحت أكثر هشاشة.

وبخلاف مؤشر الدول الهشة يوجد العديد من المؤشرات الأخرى والمقاييس الكمية التي تصدر بشكل سنوي للموضوعات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو التنموية أو التعليمية أوغيرها من موضوعات، ويوضح من خلال تلك المؤشرات وضع مختلف دول العالم بما فيهم الدولة الليبية.

وبالنظر لتلك المؤشرات الأخرى، يظهر معاناة ليبيا من هشاشة الوضع الأمني، **فوفقاً لمؤشر السلام العالمي**(GPI)"Global Peace Index" لعام (٢٠٢٣)، أحتلت ليبيا الترتيب (١٣٧) من أصل (١٦٣) دولة، فوفقاً لهذا للمؤشر كلما ارتفعت الدرجة كلما كانت الدولة أقل سلمية وأقل أمناً[٢]. ولقد انتشر العنف وأرتفعت معدلات الجريمة في ليبيا وفقاً لأخر تقرير صادر عن **مؤشر الجريمة المنظمة العالمي** في عام (٢٠٢٣)[٣].

كما تعاني ليبيا من تفشي الفساد، **فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد**(CPI) "Corruption Perceptions Index" لعام (٢٠٢٣) والصادر في يناير (٢٠٢٤) عن منظمة الشفافية الدولية، احتلت ليبيا الترتيب (١٧٠) من أصل (١٨٠) دولة، بدرجة(١٨) عالمياً [٤]. فوفقاً لهذا المؤشر كلما انخفضت الدرجة عن (١٠٠) كلما أصبحت الدولة أكثر فساداً وأقل نزاهة.

كما خرجت ليبيا من **تصنيف جودة الحياة** (QLR) "Quality of Life Ranking" لعام (٢٠٢٣) والصادر عن مجلة (U.S. News) الأمريكية، وخرجت ليبيا من التصنيف بسبب ما تعانيه الدولة الليبية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، فالتصنيف يشمل عده مؤشرات لنوعيه الحياه، من ضمنها مؤشر الاستقرار السياسي، والأمن، والاستقرار الاقتصادي[٥].

وخرجت ليبيا أيضاً من تصنيف **مؤشر الحرية الاقتصادية** حول العالم "Economic Freedom Index"، وذلك وفقاً للتقرير رقم (٣٠)، والصادر عن مؤسسة "هيريتيج" الامريكية لسنة (٢٠٢٤)، وجاءت ليبيا ضمن أخر عشر دول في ذيل قائمة التصنيف من ضمن (١٨٤) دولة[٦]. ويعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر اقتصادي وسياسي، يتضمن من ضمن معاييره الاربعة الأساسية معيار سيادة القانون، والتي جاءت ضعيفة جداً في ليبيا وفقاً للمؤشر خلال الفترة(٢٠٢٠– ٢٠٢٤). ولم يشمل **مؤشر سيادة القانون** حالة ليبيا من الأساس[٧].

وفي ضوء ما سبق، أصبحت الدولة الليبية تثير وتواجه عده إشكاليات مركبة ومعقدة في إعادة بناء الدولة والتي تعتبر عملية سياسية بالأساس، ومن ضمن تلك الإشكاليات، إشكالية إرساء قواعد الدولة وفرض سيادتها داخلياً وخارجياً، وإشكالية الشرعية وازدواجية السلطة السياسية، وإشكالية الأمن وانتشار الميلشيات المسلحة وانتشار العنف، وإشكالية انتشار الفساد، وإشكالية تعارض مصالح القوى الدولية في ليبيا. وإشكالية بناء المؤسسات الحكومية وغيرها من إشكاليات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وتعد إشكالية صراع وازدواجية السلطة من الاشكاليات الجوهرية التي يترتب عليها عديد من الاشكاليات. والتي تعيق إعادة بناء دولة مستقرة وأمنة في ليبيا.

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تبرز إشكالية الدراسة في صراع السلطة بين القوى المتنافسة كأحد أهم معوقات إعادة بناء الدولة الليبية خاصة وهي في وضع من أكثر الدول هشاشة في العالم. فعلي الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عشر عاماً على

ثورة (١٧ فبراير ٢٠١١) في ليبيا، إلا أن الدولة الليبية مازال تواجه عده تحديات في عملية إعادة البناء، التي تواجه تحديات داخلية عديده وتدخلات دولية مستمرة، ويعتبر صراع وازدواجية السلطة أحد التحديات والإشكاليات الداخلية الهامة والجوهرية.

وتحاول تلك الدراسة تناول ليبيا كدولة هشة من خلال مؤشر الدولة الهشة الصادر عن صندوق السلام، والذي يعتمد في تصنيفاته على عدد من المحاور، تتضمن مؤشرات رئيسة عده من ضمنها مؤشر "درجة الشرعية" State Legitimacy لقياس درجة الشرعية التي تحظي بها الدول. ومؤشر " التدخل الخارجي" External Intervention، الذي يقيس التدخل الخارجي، ومؤشر "حقوق الانسان وسيادة القانون"، وكذلك مؤشر "الأجهزة الأمنية" وغيرها من المؤشرات.

ومن ثم، تسعى الدراسة إلى محاول توضيح صراع السلطة كأحد أهم معوقات إعادة بناء الدولة الليبية كدولة هشة، وذلك خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤). ويتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في تساؤل مفاده: **ما تأثير صراع السلطة كأحد أهم معوقات إعادة بناء الدولة الليبية كدولة هشة، خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤)؟ وفي محاولة تغطية مشكلة الدراسة والإجابة عن التساؤل الرئيسي** يتفرع عنه عدداً من الأسئلة الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

السؤال الأول: ما طبيعة مفهوم الدولة الهشة ومفهوم إعادة بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بهما؟

السؤال الثاني: ما مظاهر هشاشة الدولة الليبية خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤)؟

السؤال الثالث: ما طبيعة صراع السلطة في ليبيا وتأثيره على الوضع الأمني والاستقرار السياسي خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤)؟

السؤال الرابع: ما مظاهر عرقلة صراع السلطة لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤)؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

١– التعرُّف على مفهوم ومؤشرات الدولة الهشة وفقاً لمؤشر الدول الهشة لصندوق السلام، من حيث المؤشرات الرئيسة والفرعية، حيث وجدت الباحثة بعض البحوث والباحثين يستخدمون مفهوم الدولة الهشة والفاشلة والضعيفة على أنهم مفهوم واحد من حيث التعريف، رغم أن مفهوم الدولة الفاشلة لم يعد يستخدم في مؤشر الدول الهشة لصندوق السلام منذ عام (٢٠١٤)، كما تستخدم بعض الدراسات مفهوم بناء الدولة ومفهوم إعادة بناء الدولة كمفهوم واحد رغم اختلافهما ايضاً.

٢– التعرُّف على مظاهر هشاشه الدولة في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٤) باعتبارها دولة من أكثر الدول هشاشه على مستوى العالم وفقاً لمؤشر الدول الهشة لصندوق السلام لعام(٢٠٢٣).

٣- التعرُّف على محددات صراع السلطة كأحد أهم التحديات الداخلية لإعادة بناء الدولة الليبية كدولة هشة خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

ثالثاً: أهمية الدراسة:

يستند أهمية موضوع الدراسة إلى جانبين أساسيين، أولهما الجانب العلمي والأخر الجانب العملي، ويتمثل فيما يلي:

١- **الأهمية العلمية لموضوع الدراسة:** تتمثل فيما يلي:

- التركيز على الجانب السياسي والمتمثل في صراع السلطة كأحد أهم التحديات الداخلية لعملية إعادة بناء الدولة الليبية (كدولة هشة)، وذلك في فترة ما بعد وقف إطلاق النار في ليبيا وهي الفترة من (٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤).
- الوقوف على مفهوم الدولة الهشة ومؤشراتها، ومصطلح بناء الدولة وإعادة بناء الدولة وخصائصه. فيعتبر موضوع ومتغير مفهوم الدولة الهشة وإعادة بناء الدولة الهشة أحد أهم المواضيع في مجال العلوم السياسية وفروعه وخاصة فرع النظم السياسية المقارنة.

٢- **الأهمية العملية لموضوع الدراسة:** تتمثل فيما يلي:

- **خطورة تأثر دول الجوار بالأزمة الليبية:** أن اثار الصراعات وعدم الاستقرار الداخلي، والأزمات الأمنية لدولة ما تمتد وتنعكس على دول الجوار الجغرافي، ومن ثم، فالتحولات السياسية من أزمات وتوترات وصراعات داخلية التي حدثت ومازالت تحدث في ليبيا، وما نتج عنها من أوضاع أمنية، قد تؤثر على أمن وسلامة وسيادة الدول الوطنية الاقليمية وأمن وسلامه مواطنيها، وتهدد الأمن القومي لها. والتي منها **"الدولة المصرية"، التي لها حدود مشتركة مع ليبيا.**

تقع ليبيا بجوار الحدود الغربية المصرية والتي تمتد من مدينة الحمام بمحافظة مطروح والذي يعتبر أول نقطة وحتى منفذ السلوم والذي يعتبر آخر نقطة برية على الحدود المصرية مع ليبيا، وتمر أول نقطة (الحمام) وأخر نقطة (السلوم) بمدن الحمام والضبعة والعلمين ومرسي مطروح والنجيلة وسيدي براني.

- **الأهمية الاستراتيجية لليبيا:** تتمتع ليبيا بأهمية استراتيجية وما تواجهه ليبيا من اختلاف في المواقف الاقليمية والدولية تجاه حالة اللاإستقرار السياسي والامني يسهم به موقعها الجغرافي الحيوي والمؤثر. فدولة ليبيا تمثل جزءاً مهماً من الاراضي التي تربط المشرق العربي بالمغرب العربي، فضلاً عن موقعها على البحر المتوسط. كما أن موقعها يشكل ممراً مهماً في التجارة الدولية الذي يربط بين الدول الاوربية والعربية، كما تحتل مكانة متميزة في القارة الافريقية بصورة عامة والجزء الشمالي من القارة كونها تمثل مركزاً لتوازنات القوي الاقليمية والدولية في المنطقة[٨].

ويُعَد موقع ليبيا موقع استراتيجي مميز، حيث تتوسط (٦) دول عربية تتميز بتأثير متبادل بين تلك الدول والدولة الليبية، فحدود ليبيا هي البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وتشاد والنيجر من الجنوب، ومصر من الشرق والسودان من الجنوب الشرقي، وتونس والجزائر من الغرب وتبلغ مساحة ليبيا (١.٧٦٠.٠٠٠) كيلو متر مربع، وتعد رابع أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا[٩].

رابعاً: منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة "**منهج تحليل النظم**" لديفيد إيستون، حيث أن الدولة الليبية تشهد حالة من الصراع والتدهور السياسي والأمني تمثل مدخلات تؤدي إلي مخرجات سيئة في إطار إعادة البناء والانتقال إلي حالة الدولة المستقرة الأمنة. كما أن استمرار وضع الهشاشة قد يعرقل في إعادة بناء الدولة في ليبيا. فحالة الاستمرار تمثل التغذية العكسية التي تأتي بنتائج سيئة ايضاً.

فوفقاً لتقرير الدولة الهشة لصندوق السلام، يصنف التقرير أن الدول الأكثر هشاشة تستمر في التدهور، بينما تستمر الدول الأكثر استقراراً في استقرارها، مما يعني أن الهشاشة تولد المزيد من الهشاشة ويولد الاستقرار مزيد من الاستقرار[١٠].

كذلك تستخدم الدراسة "**اقتراب الدور**" حيث تلعب القوى السياسية الداخلية المتصارعة والمتنازعة على السلطة والحكم والثروة، دوراً محورياً في عرقله أو دعم عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، بعد عام (٢٠١١).

خامساً: حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة كل من الإطار الزمني والإطار المكاني والإطار الموضوعي، تتمثل فيما يلي:

١- **الإطار الزمني والمكاني:** تتضمن حدود الدراسة زمنياً الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)، بداية من قرار وقف إطلاق النار في جنيف في أكتوبر عام (٢٠٢٠)، وتتوقف الدراسة حتي يونيو من عام (٢٠٢٤). ويمكن الرجوع في بعض الاحيان إلى مده زمنية تسبق هذه الفترة لتوضيح ما تقضيه الحاجة إلى ذلك. أما الإطار المكاني، يتمثل في حدود الدولة الليبية. مع الإشارة بشكل مختصر لدور القوي الخارجية والتي ساعدت في تعقد الأزمة الليبية.

٢- **الإطار الموضوعي:** يتمثل في تناول صراع وازدواجية السلطة كأحد التحديات الداخلية فقط دون التحديات الأخرى، والتي تعرقل إعادة بناء الدولة الليبية كدولة هشـــة، كما يتمثل في تحديد مفهوم الدولة الهشـــة ومؤشراته وإعادة بناء الدولة وخصائصه.

سادساً: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة، حيث يتناول **المحور الأول:** الدولة الهشة وعملية إعادة بناء الدولة من حيث المفهوم والمؤشرات والخصائص. في حين يتناول **المحور الثاني:** مظاهر هشاشة الدولة الليبية خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤). ويركز **المحور الثالث:** على طبيعة صراع السلطة في ليبيا وتأثيره على الوضع الأمني والاستقرار السياسي خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤). ثم يأتي المحور **الرابع والأخير:** ليشمل على مظاهر عرقلة صراع السلطة لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المحور الأول:

"الدولة الهشة" و"عملية إعادة بناء الدولة": المفهوم والمؤشرات والخصائص

تمهيـــد:

يَلقى مفهوم الدولة الهشة ومؤشراته اهتماماً لدى الأكاديميين والباحثين وصُناع القرار؛ حيث يُعتبر مؤشر الدولة الهشة أداة دالة على ضعف قُدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية بشكل مستمر. ويحاول هذا المحور ضبط مفاهيم "الدولة الهشة" ومؤشرات قياسها، من خلال مؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام، علاوة على ذلك، يتناول هذا المحور كل من مفهوم عملية بناء الدولة ومفهوم إعادة بناء الدولة وخصائصه.

أولاً: الإطار المعرفي لمفاهيم (الدولة- بناء الدولة- إعادة بناء الدولة).

تتناول الدراســـة الإطار المعرفي لمفاهيم كل من الدولة، وبناء الدولة، وإعادة بناء الدولة، حيث يختلف مفهوم بناء الدولة وإعادة بناء الدولة عن بعضهما البعض، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١-تعريف الدولة: (State)

لم يجتمع فقهاء القانون وعلماء السياسة على تعريف موحد للدولة، بسبب ما سعي كل منهم إلي إبرازه ودعم أفكاره وتصوراته عن الدولة، ومن ثم، أصبح يوجد تعريفات متعددة ومختلفة للدولة. فالبعض ركز في تعريفه للدولة على السلطة، والبعض الآخر ركز على الاختلاف السياسي بين الحاكم والمحكومين، والبعض ركز في تعريفه على الجانب القانوني البحت، ويوجد الفقة الإنجليزي الحديث الذي ركز على المفهومين العضوي والوظيفي للدولة(١١).

ومهما تعددت وأختلفت تعريفات، فإنها تمثل ظاهرة عالمية تجسد مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً جغرافياً معيناً بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسون تلك السلطة(١٢).

فتعتبر الدولة وحدة سياسية (كيان سياسي مستقل)، تقوم على أساس الوعي والشعور القومي الذي يربط بين أبنائها ويجعلهم يتعصبون بعضهم لبعض، فضلاً عن تعصبهم لوطنهم وهو ما يطلق عليه "الروح الوطنية"(13).

ولازالت "الدولة" كمفهوم تمثل المفردة الرئيسية في خطاب النظم السياسية، والعلاقات الدولية، حيث تمثل الدولة القاعدة التي يرتكز عليها النظام السياسي الداخلي والنظام الدولي، فقد انتقل العالم من عدد (٨٥) دولة في عام (١٩٨٥) إلى عدد (١٩٢) عام (٢٠٠٠)، ثم وصل العدد إلى(٢٠١) دولة عام (٢٠٢٢)، منهم عدد (١٩٥) مُعترف بها من قبل أعضاء الأمم المتحدة، و(٦) دول معترف بها جزئياً، ويوجد دولتان لهما عضوية خاصة، وهما فلسطين والفاتيكان(١٤).

٢-مفهوم عملية بناء الدولة: (building Processes- State)

تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها "عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال الدولة والمجتمع". ويشير التقرير الاوروبي للتنمية الصادر عام (٢٠٠٩) إلى أن عملية بناء الدولة تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الاساسية لمواطنيها والمتمثلة في الأمن والعدالة، وسيادة القانون، بالإضافة إلى الصحة والتعليم(١٥).

وتدل عملية بناء الدولة على مسار سياسي بالدرجة الأولي، حيث تختلف أهدافه ومضامينه على حسب القائمين على عملية البناء، ومذاهبهم وأهدافهم ومصالحهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية البناء[١٦].

وطبيعة عملية بناء الدولة هي عملية مركبة تستهدف كل المستويات والأبنية: السياسية منها، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، الداخلية والخارجية، وتتميز بمجموعة من الخصائص[١٧]:

- **مفهوم عملية بناء الدولة: "مفهوم حركي"**، ومن ثم، لا تعترف بنقطة تنتهي عندها، فيوجد حركية واستمرارية بشكل دائم من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- **مفهوم عملية بناء الدولة: "مفهوم نسبي"** لأنها عملية تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارة ونسق القيم السائدة فيها، فبناء الدولة كعملية تتم في إطار تاريخي وحضاري وثقافي، وتكون تابعة لهذا الإطار فلا تتم في فراغ.
- **مفهوم عملية بناء الدولة: "مفهوم محايد"**، من حيث دلالاته الاخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي، فعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، ولكن يتم تحديد ذلك من خلال الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً و خارجياً.
- **مفهوم عملية بناء الدولة: "مفهوم عالمي"**، حيث يحدث بناء الدولة في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وتصبح صفة العالمية نتيجة مترتبة على اعتبار عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً.
- **عملية بناء الدولة: "عملية"** (Process) أي تتسم بالتطور، وليست مرحلة(Stage) أو درجة، بمعني أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
- **عملية بناء الدولة:** عبارة عن **"مسار طويل غير محدد زماناً ولا محدد مكاناً"**، لذلك تتعدد في ذلك النماذج والخبرات باختلاف المنطلقات والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

٣-مفهوم عملية إعادة بناء الدولة: (Re-building Processes - State)

يُعرِّف "ريتشارج كابلان" مفهوم إعادة بناء الدولة بأنه " المجهود المبذول لإعادة تأسيس، وفي بعض الأحيان الإنشاء للمرة الأولي، حكومة فعالة وأصلية في دولة أو إقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان، أو يوجد به كيان تعرض للضعف الشديد"(١٨).

ويشير مفهوم إعادة بناء الدولة إلى إقامة مؤسسات مستقرة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، والتحرر من تبعات التدخل الخارجي، وتكوين منظومة أمنية قوية لديها القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار، والعمل على صياغة وبناء دستور وهياكل سياسية تقود العملية السياسية والتنموية والاقتصادية(١٩).

وتبرز مؤشرات إعادة بناء الدولة من مجموعة من الأنشطة والإصلاحات والتي تتمثل في إجراءات تقديم الخدمات، والإصلاحات الضريبية، وإدارة المالية العامة، وإصلاح الخدمات المدنية، وتطوير البنية التحتية، وإرساء الديمقراطية، ودعم الأحزاب السياسية، وإدارة الصراع(٢٠).

ويعتبر كل مكونات إعادة بناء الدولة على كل الأصعدة سواء السياسية أو الأمنية والعسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والحضارية، تعتمد بعضها على بعض ولا يمكن فصلها، وإلا لن تحقق عملية إعادة البناء المرجوة منها، وتعد القيادة السياسية حلقة الوصل بين هذه العناصر والمحرك الرئيسي لها فالقيادة السياسية هي التي ترسم العملية السياسية والبنائية(٢١).

ثانياً: الإطار المعرفي لمفاهيم (الدولة الفاشلة- الدولة الهشة ومؤشرات قياسها).

تتناول الدراسة مفهوم الدولة الفاشلة على اعتبار أنه كان المفهوم المستخدم قبل استخدام مفهوم الدولة الهشة، ولتوضيح اسباب الانتقال من استخدام والاعتماد على "مفهوم الدولة الهشة" بدلاً من "مفهوم الدولة الفاشلة" في مؤشر الدولة الهشة الصادر عن صندوق السلام.

١-مفهوم الدولة الفاشلة: (Failed State)

لقد تم استخدام مفهوم الدولة الفاشلة على مرحلتين مختلفتين، ترتبط في مجملها بطبيعة الظروف الدولية، الذي استخدم فيها المفهوم، تمتد المرحلة الأولي من عام (١٩٩٢) إلي عام (١٩٩٥)، ثم تراجع استخدامه في الفترة الممتدة من عام (١٩٩٦) إلي عام (٢٠٠١). وتأتي المرحلة التانية وهي المرحلة التي أعقبت أحداث ١١

سبتمبر(٢٠٠١)، حيث أعادت الإدارة الأمريكية استخدام مفهوم الدولة الفاشلة، وبدأ يستخدم من قبل عدة جهات وفاعليين وأكاديميين واعلاميين مرة أخري لينتشر في باقي دول العالم[٢٢].

فقد بدأت النقاشات الاستراتيجية لمفهوم الدولة الفاشلة في التسعينيات من القرن العشرين من خلال"Ratner" و"Helman" في مقال بمجلة" Foreign affairs " الأمريكية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولكن لم يتم وضع تعريف شامل لجميع أبعاده[٢٣]. وبدأت الأدبيات السياسية في تناول مصطلح "الدولة الفاشلة" في بداية التسعينيات، واستخدمت الإدارة الامريكية هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية وخاصة الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن الدولي[٢٤].

وبعد عده انتقادات اكاديمية وسياسية تم تغير مسمي (مؤشر الدولة الفاشلة) إلى (مؤشر الدولة الهشة). ففي عام (٢٠١٤)، صدرت النسخة (١٠) من "مؤشر الدول الفاشلة" Failed States Index والذي يصدر عن مؤسسة صندوق السلام بواشنطن Fund For Peace منذ عام (٢٠٠٥) بشكل سنوي، وغيرت بداية من تقرير عام (٢٠١٤)، تسمية الدول (الفاشلة) إلى الدول (الهشة)، ليصبح المسمى "مؤشر الدول الهشة" Fragile States Index(FSI) بدلاً من "الدول الفاشلة". فقد ظل اسم المؤشر "مؤشر الدولة الفاشلة" حتي النسخة (٩) الصادرة في عام (٢٠١٣)[٢٥].

وبالتالي، فرض مفهوم "الدولة الهشة" نفسه تعويضاً لمفهوم "الدولة الفاشلة"، واعتبروا الدولة الهشة تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، حيث عرفت على أنها الدول الأقل أداء، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من أجل تحقيق التنمية[٢٦].

٢-مفهوم الدولة الهشة ومؤشراته: (Fragile State)

- **مفهوم الدولة الهشة**

لا يوجد اتفاق دولي فيما يخص مفهوم الدولة الهشة أو تعريف الهشاشة، وتختلف المؤسسات المالية الدولية فيما بينهما من حيث طرق إدراج الدول في تصنيف الهشاشة. ومصطلح الدولة الهشة هو تلك المصطلح المستخدم في الدول التي تواجه تحديات إنمائية حادة، مثل ضعف القدرات المؤسسية وعدم استقرار الاوضاع السياسية، وسوء نظام إدارة الحكم، والمعاناة من العنف بشكل مستمر، وجود صراعات حاده داخل الدولة[٢٧].

وتُعـرِّف منظمـة العمـل الدوليـة الـدول الهشـة بأنهـا" تلـك الـدول التـي تتميـز بغيـاب سـمات الدولـة " المؤسســات" أو ضــعفها الشــديد وضــعف تســليم مهامهــا مــن (الأمــن والعدالــة والرعايــة الاجتماعية)[٢٨].

وتشـير "الهشـاشـة" وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، إلى حالات مفاجئة (و/أو) دورية، حيث يؤدي عامل خطير أو أكثر، سواء كان عاملاً داخلياً أو خارجياً، إلى تفاقم حالة قائمة من عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية[٢٩].

وتُعرَّف الدول الهشة وفقاً للاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار والصادرة في عام (٢٠٢٠)، عن الكونجرس الأمريكي. بأنها" تلك الدول التي بها حالات عدم اسـتقرار ومنها النزاعات المسـلحة أو انتشـار حالات العنف على نطاق واسـع، وغيرها من حالات عدم الاسـتقرار الأخري، وتعتبر الهشـاشـة ناتجة عن الحكم غير الفعال أو غير الخاضع للمساءلة بالإضافة إلي ضعف التماسك وفساد المؤسسات وعدم سيادة القانون وعدم إحترام حقوق الإنسان[٣٠].

- **مؤشر الدولة الهشة وفقاً لمؤشر صندوق السلام (The Fund for Peace)**

يوجد مجموعة كبيرة من المعايير والمؤشــرات تم تقديمها من خلال متخصــصــون وهيئات عالمية لتعريف وتصنيف الدول الهشة وتحديد نسبة هشاشتها، ويُعد مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام، والتي تنشره مجلة "فورين بوليسـي" الامريكية منذ عام(٢٠٠٥) من أشـهرها فهو يعد من المؤشـرات الشـاملة لأنه يعتمد على جوانب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تجمع بشكل نهائي في رقم واحد[٣١].

ووفقاً لمؤشــر الدول الهشــة، تعرف الدولة الهشــة بأنها "الدول التي تعاني من أزمات داخلية وخارجية على جميع الأصعدة، وتغلغل الفساد السياسي والمالي في أنظمتها، وانتشار الفقر والبطالة والفساد وفقدان الأمن، على الرغم من اختلاف الظروف الداخلية في كل دولة منهما" [٣٢].

ويعد "مؤشـر الدول الهشـة" تصـنيف يصـدر في تقرير سـنوي يغطي الدول على أسـاس مسـتويات الاسـتقرار والضـغوط التي تواجهها الدول. ويعتبر المؤشر أداة مهمة لتسليط الضوء على الضغوط العادية التي تعاني منها كل الدول، فضـلاً عن تسليط الضوء ايضـاً على الضـغوط التي تدفع بدولة إلى الانهيار[٣٣]. ويهدف مؤشر الدول الهشة العام إلى فهم المزيد عن قدرات الدولة والضغوط التي تساهم في مستويات هشاشتها وقدرتها على التعافي. وتضم قائمة مؤشر الدول الهشة مجموعة الدول ذات السيادة والتي تتضمن (١٧٨) دولة[٣٤].

ويعتمد المؤشر على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وتجمع في النهاية في رقم واحد، من (صفر) "أقل هشاشه" إلى (١٢٠) "أكثر هشاشة"، وهو يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات (الاثني عشر) القطاعية، والنتيجة التي تحصل عليها دولة ما تقيس مدي هشاشتها، حيث كلما اقترب رصيد الدولة من (١٢٠) نقطة كانت أكثر هشاشة، في حين إذا اقترب مجموع نقاط الدولة من (الصفر) كانت الدولة مستقرة وأبعد ما يكون عن وصفها بالهشاشة. حيث يضم مؤشر الدولة الهشة (١٢) مؤشراً قطاعياً رئيسياً من خلال أربعة محاور رئيسة تتمثل في أولاً: التماسك، وثانياً: الاقتصاد، وثالثاً: السياسة، ورابعاً: المجتمع والقضايا العامة، ويرصد كل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر القطاعية، عدد من المؤشرات الفرعية على مقياس رقمي من (٠) "أكثر استقراراً" إلى (١٠) "أقل استقراراً"[٣٥].

جدول رقم (١): المحاور والمؤشرات الرئيسة لهشاشة الدول وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة.

المحور / المؤشر	المحور الأول التماسك Cohesion	المحور الثاني الاقتصاد Economic	المحور الثالث السياسة Politics	المحور الرابع المجتمع والقضايا العامة Social & Cross-Cutting
المؤشر الأول	الأجهزة الأمنية (C1)	التدهور الاقتصادي (E1)	شرعية الدولة (P1)	الضغوط الديمغرافية (S1)
المؤشر الثاني	الصراع بين فئات النخب (C2)	التنمية الاقتصادية المتفاوته (E2)	الخدمات والسياسات العامة (P2)	اللاجئون والنازحون (داخلياً) (S2)
المؤشر الثالث	شكوي الفئات (C3)	هجرة العقول (E3)	حقوق الإنسان وسيادة القانون (P3)	**التدخل الخارجي (X1)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام.

ووفقاً للجدول السابق، يتضح أن كل محور يتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسة بإجمالي (١٢) مؤشر رئيسي. وهما: الأجهزة الأمنية، الصراع بين فئات النخب، شكوى الفئات، التدهور الاقتصادي، التنمية الاقتصادية المتفاوتة، هجرة العقول، شرعية الدولة، الخدمات والسياسات العامة، حقوق الإنسان وسيادة القانون، الضغوط الديمغرافية، اللاجئون والنازحون (داخلياً)، التدخل الخارجي. ويمكن توضيح المؤشرات الفرعية لكل مؤشر رئيسي من خلال الجداول ارقام (من "٢" إلي "٥")، والتي توضح كل محور رئيسي على حده بمؤشراته الرئيسية والفرعية، كما يلي:

جدول رقم (٢): المؤشرات الرئيسية والفرعية **لمحور التماسك** وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة.

المؤشرات الرئيسية **لمحور التماسك**	الأجهزة الأمنيـّـة Security Apparatus	الصراع بين فئات النُخَب Factionalized Elites	شكوى الفئات (الجماعات المختلفة داخل المجتمع) Group Grievance
المؤشرات الفرعية	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ شـؤون احتكـار القـوة. ▪ العلاقة بين الأمن والمُواطـن. ▪ استخدام القـوة. ▪ توافـر السلاح.	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ شـؤون القيـادة. ▪ قضايا الهُـويـّـة. ▪ توزيع مصـادر الدولة بين فئات المجتمـع ▪ المساواة بين الناس في الحقـوق	ويتضمن (٣) مؤشرات فرعية: ▪ الاستجابة للإصـلاح بعد الصـراعـات. ▪ المساواة في توزيع المصادر ▪ شـؤون التقسـيم الفئوي والعـنف الفئـوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام.

يتضح من الجدول السابق أن **محور التماسك** يركز على قياس درجة تماسك المجتمع وقوة الدولة على مواجهة التهديدات الأمنية، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة، تتضمن عدد من عدد من المؤشرات الفرعية، وتتمثل المؤشرات الرئيسة لمحور التماسك في: مؤشر الأجهزة الامنية وقدرتها على احتكار القوة ومواجهة التهديدات، ومؤشر الصراع بين النخب المختلفة، وكذلك مؤشر شكوي الفئات الذي يركز على الجماعات المختلفة داخل المجتمع والوقوف على مدي شعورهم بالاضطهاد والاستبعاد أو التهميش داخل الدولة.

جدول رقم (٣): المؤشرات الرئيسية والفرعية **لمحور الاقتصاد** وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة.

المؤشرات الرئيسية **لمحور الاقتصاد**	الانحدار الاقتصـادي Economic Decline	التنميـة المتفاوتـة Uneven Development	هجـرة العقـول Human Flight & Brain Drain
المؤشرات الفرعية	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ شؤون المـال العـام. ▪ الظروف الاقتصـادية القائمـة. ▪ المناخ الاقتصادي السائد. ▪ التعدديـة الاقتصاديـة.	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ المساواة الاقتصاديـة. ▪ الفرص الاقتصـادية المُتـاحـة. ▪ المناخ الاقتصادي السائد. ▪ النشـاطات الاقتصـادية والاجتماعية.	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ المحافظة على رأس المال البشري التقـني والفكـري. ▪ العامل الاقتصـادي للعقول المُهـاجـرة. ▪ المناخ الاقتصادي السائد. ▪ حـالـة الشـتـات وآثـارها الاقتصاديـة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام.

يتضح من الجدول السابق أن **محور الاقتصاد** يتضمن، ثلاثة مؤشرات وهما: مؤشر قياس مدي وجود انحدار اقتصادي، ومؤشر التنمية المتفاوتة، والذ يهتم بمدي العدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، وكذلك مؤشر هجرة العقول والكفاءات من الدولة إلي خارجها.

جدول رقم (٤): المؤشرات الرئيسية والفرعية **لمحور السياسة** وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة.

المؤشرات الرئيسية **لمحور السياسة**	شرعية الدولة State Legitimacy	الخدمات العامة Public Services	حقوق الإنسان وسيادة القانون Human Rights & Rule of Law
المؤشرات الفرعية	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ مدى ثقة المجتمع في النظام السياسي. ▪ المعارضة السياسية. ▪ الشفافية ومكافحة الفساد. ▪ انفتاح وعدالة الإجراءات السياسية. ▪ العنف السياسي.	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ مدى تقديم الخدمات العامة للجميع. ▪ الشؤون الصحية. ▪ إتاحة التعليم. ▪ البنية التحتية.	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ الحقوق المدنية والسياسية . ▪ انتهاك الحقوق. ▪ مدي الانفتاح وحرية الإعلام. ▪ العدالة ومرجعيتها القانونية. ▪ المساواة على المستوي السياسي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام.

يتضح من الجدول السابق أن **محور السياسة** يركز على ثلاثة مؤشرات رئيسة، وهما: مؤشر شرعية الدولة ويهتم بقياس درجة الشرعية التي تحظي بها الدولة، ومؤشر الخدمات العامة الذي يتم من خلاله قياس الرضا العام عن الخدمات العامة، وكذلك مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون، والذي يهتم بقياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة.

جدول رقم (٥): المؤشرات الرئيسية والفرعية **لمحور المجتمع والقضايا العامة** وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة.

المؤشرات الرئيسية **لمحور المجتمع والقضايا العامة**	الضغوط الديمغرافية Demographic Pressures	اللاجئون والنازحون من الداخل Refuges &IDPS	**التدخل الخارجي External Intervention**
المؤشرات الفرعية	ويتضمن (٤) مؤشرات فرعية: ▪ القضايا السكانية.	ويتضمن (٣) مؤشرات فرعية: ▪ وضع اللاجئين من الخارج والنازحين داخلياً.	ويتضمن مؤشرين فرعيين: ▪ التدخل السياسي والاقتصادي.

	▪ الصحة العامة. ▪ توافر الغذاء. ▪ شؤون البيئة الطبيعية المحيطة. ▪ توافر المصادر.	▪ مدي الاستجابة لاحتياجات التنقلات. ▪ تقديم المساعدات.	▪ التدخل باستخدام القوة المادية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام.

يتضح من الجدول السابق أن **محور المجتمع والقضايا العامة** يتضمن ثلاثة مؤشرات وهما: مؤشر الضغوط الديمغرافية، ومؤشر اللاجئون والنازحون من الداخل، كما يشمل على محور التدخل الخارجي، والذي يهتم بالتأثيرات الخارجية على أمن الدولة وخاصة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلي، سواء من جانب حكومات الدول الاخري أو التدخلات من جانب الفاعلين من غير الدول على المستويين الاقتصادي والامني، كما يتضمن مدي اعتماد اقتصاد الدولة على الخارج وضغوط القروض الاجنبية والمساعدات من الخارج.

المحـــور الثاني:

مظاهر هشاشة الدولة الليبية خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

تمهيـــــد:

يُركِّز هذا المحور على مظاهر هشاشة الدولة الليبية، وذلك وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)، حيث يتناول ذلك المحور(أولاً) ليبيا في مؤشر الدولة الهشة خلال فترة الدراسة، ثم يتناول(ثانياً) ليبيا في المؤشرات الرئيسة (الاثني عشر) للمحاور الأربعة لمؤشر الدولة الهشة خلال فترة الدراسة.

أولاً: ليبيا في مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣).

لمعرفة مظاهر هشاشة الدولة الليبية وفقاً لمؤشر صندوق السلام للدول الهشة، يمكن توضيح ذلك من خلال الوقوف على ترتيب ليبيا عالمياً من أجمالي (١٩٧) شملهم المؤشر، وكذلك الوقوف على المجموع الكلي الحاصلة عليه ليبيا من إجمالي (١٢٠) درجة وذلك خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح وضع ليبيا في مؤشر الدول الهشة لصندوق السلام من خلال الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): ليبيا في مؤشر الدول الهشة لصندوق السلام خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٣)

السنة	الترتيب عالمياً (كلما انخفض الترتيب يعني أن الدولة أكثر هشاشة)	المجموع الكلي للدولة من (١٢٠)	إجمالي الدول التي شملها المؤشر	تصنيف الدولة وفقاً للمؤشر
٢٠٢٣	١٧	٩٦.١	١٧٩	إنذار
٢٠٢٢	٢١	٩٤.٣	١٧٩	إنذار
٢٠٢١	١٧	٩٧.٠	١٧٩	إنذار
٢٠٢٠	٢٠	٩٥.٢	١٧٩	إنذار

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٣).

تتراوح قيمة المؤشر – كما أوضحنا سابقاً في المحور الأول من الدراسة – بين (صفر– ١٢٠) درجة، حيث أن (الصفر) يعتبر الأقل خطورة، بينما الرقم (١٢٠) هو الأكثر خطورة، وتتراوح ليبيا خلال سنوات محل الدراسة بين (٩٤– ٩٧) درجة من (١٢٠) درجة. وهي **نسبة مرتفعة** تشير إلى (حالة الإنذار)، وانتج عن ذلك الترتيب العالمي المتأخر لليبيا ما بين (١٧– ٢١) خلال فترة الدراسة من إجمالي (١٩٧) دولة يشملهم المؤشر.

وبالنظر لهذه الارقام يلاحظ أن ليبيا تحتل **مركزاً متأخراً** في مؤشر الدولة الهشة، ففي عام (٢٠٢٠) احتلت الترتيب (٢٠) بمجموع كلي(٩٥.٢) درجة من (١٢٠) درجة، وفي عام (٢٠٢٣) احتلت الترتيب (١٧) بمجموع كلي (٩٦.١) درجة من (١٢٠)، ويلاحظ انحدار ليبيا إلي المركز (١٧) عالمياً في عام (٢٠٢٣)، بعد أن كانت في المركز (٢١) في عام (٢٠٢٢)، أي أصبحت في وضع أسوء عن عام (٢٠٢٢)، وأصبحت أكثر هشاشة، فوفقاً للمؤشر كلما انخفضت الدولة في الترتيب، كلما أصبحت أكثر هشاشة.

ثانياً: ليبيا في المؤشرات الرئيسة للمحاور الأربعة لمؤشر الدولة الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤).

كما أوضحت الدراسة سابقاً، أن المحاور الأربعة، وهما محاور: التماسك، السياسة، الاقتصاد، المجتمع والقضايا العامة تتضمن (اثني عشر) مؤشر رئيسي، فعند تطبيق هذه المؤشرات على حالة ليبيا خلال فترة الدراسة، يمكن توضيحها من خلال **الجدول رقم (٧)**.

جدول رقم (٧): وضع الدولة الليبية في (١٢) مؤشراً قطاعياً رئيساً لأربعة محاور رئيسة وفقاً لمؤشر الدول الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣)

المؤشـــرات الرئيســـيـــــة للمحاور الأربعة لمؤشر الدول الهشة	السـنـــــة			
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
الأجهزة الأمنيـة (C1)	٩.٥	٦.٢	٩.٦	٩.٥
الصراع بين فئات النُخَـب (C2)	٩.٣	٧.٤	٩.٤	٩.٧
شكوي الفئات (C3)	٧.٣	٧.٢	٧.٥	٧.٨
التدهور الاقتصادي (E1)	٨.٩	٥.١	٩.٦	٨.٠
التنمية الاقتصادية غير المتكافئة (E2)	٦.٤	٥.٩	٥.٦	٥.٣
هجـرة العقــول (E3)	٥	٨.٦	٥.٤	٥.٧
شرعيـة الدولـة (P1)	٩.٦	٩.٤	٩.٩	٩.٨
الخدمات والسياسات العامـة (P2)	٨	٧.٧	٧.٤	٦.٩
حقوق الإنسان وسيادة القانون (P3)	٩.٣	٨.٨	٩.١	٩.٤
الضغوط الديمغرافية (S1)	٦	٩.٣	٥.٩	٥.٣
اللاجئون والنازحون (داخلياً) (S2)	٧.٥	٩.١	٧.٧	٨.٥
التدخـل الخارجـي (X1)	٩.٣	٩.٦	٩.٩	٩.٨
المجمـــوع من (١٢٠)	**٩٦.١**	**٩٤.٣**	**٩٧.٥**	**٩٥.٢**

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى تقارير مؤشر صندوق السلام للدولة الهشة خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣).

Fund for pace Fragile States Index (2020) P.51, (2021) P.50, (2022) P.52 (2023) P.61.

يبين الجدول السابق وضع الدولة الليبية في اثني عشر مؤشراً قطاعياً رئيساً للمحاور الأربعة التماسك والسياسة والاقتصاد والمجتمع والقضايا العامة. ويوضح بشكل تفصيلي وضع ليبيا في كل من مؤشر الأجهزة الأمنية، مؤشر الصراع بين فئات النُخَـــــب، مؤشر شكوي الفئات، مؤشر التدهور الاقتصادي، مؤشر التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، مؤشر هجـــرة العقـــول، مؤشر شرعيـــة الدولـــة، مؤشر الخدمات والسياسات العامـــة، مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون، مؤشر الضغوط الديمغرافية، مؤشر اللاجئون والنازحون داخلياً، مؤشر التدخـل الخارجـي.

ووفقاً للجدول السابق، يمكن النظر إلى عدد من المؤشرات التي تتعلق بشرعية الدولة، التدخل الخارجي، الأجهزة الأمنية، حقوق الإنسان وسيادة القانون، التدهور الاقتصادي، ويمكن توضيحهم فيما يلي:

١- فيما يتعلق بـــ "**شرعية الدولة**" والتي من ضمن محور السياسة في مؤشر الدولة الهشة التابع لصندوق السلام، فقد سجل تدهوراً، حيث حصلت ليبيا على (٩.٦) من (١٠) وذلك في عام (٢٠٢٣)، بنسبة متقاربة عن عام (٢٠٢٠)، والتي كانت (٩,٨) من (١٠).

٢- أما فيما يتعلق بـــــ"**التدخل الخارجي**" والتي من ضمن محور التدخل الخارجي في مؤشر الدولة الهشة التابع لصندوق السلام، فقد حصلت على (٩,٣) من (١٠)، وذلك في عام (٢٠٢٣)، وحصلت على (٩,٨) من (١٠) في عام (٢٠٢٠)، وهي "**نسب مرتفعة**" تدل على تزايد التدخل الخارجي سواء الاقليمي او الدولي.

٣- وفيما يتعلق بمؤشر "**الأجهزة الأمنية**" والتي من ضمن محور التماسك في مؤشر الدولة الهشة التابع لصندوق السلام، فقد حصلت ليبيا على (٩.٥) في عام (٢٠٢٠)، ونفس النسبة في عام (٢٠٢٣)، وهي "**نسبة مرتفعة**" تعني تدهور الأجهزة الأمنية، وذلك فيما يتضمنه تلك المحور من مؤشرات فرعية والتي تتمثل في شؤون احتكار القوة، العلاقة بين الأمن والمواطن، استخدام القوة، توافر السلاح.

٤- وبخصوص مؤشر "**حقوق الانسان وسيادة القانون**" والتي من ضمن محور المجتمع والقضايا العامة في مؤشر الدولة الهشة التابع لصندوق السلام، فقد حصلت ليبيا على نسبه (٩.٣) عام (٢٠٢٣)، ونسبة (٩.٤) عام (٢٠٢٠)، وهي نسبة متقاربة خلال الاربع سنوات، وهي "**نسبة مرتفعة**" تدل على غياب سيادة القانون وانعدام احترام حقوق الإنسان.

٥- وبالنسبة لمؤشر "**التدهور الاقتصادي**" فقد ارتفع التدهور الاقتصادي من عام (٢٠٢٠) إلى عام (٢٠٢٣) بنسبة (٠.٩). ويدل على أن ليبيا يزداد بها التدهور الاقتصادي.

إجمالاً، وفقاً للجدول السابق وقراءة مؤشراته، تقع ليبيا في موقع ضعيف من حيث الاستقرار والأمن والتماسك والاقتصاد وسيادة القانون. ويظهر زيادة هشاشة الدولة الليبية من النواحي الامنية والاقتصادية والتماسك السياسي والاجتماعي. ويرجع ذلك نتيجة لاستمرار الصراعات السياسية، وازدواجية السلطة المتمثل في التنافس بين حكومتين، والصراعات العسكرية ، وكل ذلك ساعد في تدهور تماسك الدولة وزعزعة استقرارها وتدهور وضعها الأمني في ظل غياب السلطة الموحدة. ونتج عن ذلك أيضاً التدهور الاقتصادي، فيعتبر

أحد أهم عوامل الخروج من التدهور الاقتصـادي وحدوث حالة من الانتعاش الاقتصـادي في ليبيا خلق البيئة المناسبة لذلك والتي تعتمد على ترسيخ الأمن والاستقرار السياسي كشرط رئيسي للانتعاش الاقتصادي والخروج من حالة التدهور الاقتصادي وهو لا يتوافر في ليبيا.

المحور الثالث:

طبيعة صراع السلطة في ليبيا وتأثيره على الوضع الأمني والاستقرار السياسي خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

تمهيـــد:

لفهم طبيعة صـــراع الســـلطة في ليبيا لابد من مدخل لفهم الدولة الليبية قبل وعقب انهيار نظام مُعمَّر القذافي، كركيزة اسـاسـية لفهم الاوضـاع السـياسـية والعسـكرية والأمنية في فترة الدراسـة، وهو ما يتناوله هذا المحور. ثم يتناول ثانياً الوضـع السـياسـي والعسـكري العام في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤). فقد بدأت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد عام (٢٠١١) على ضـوء العديد من الخلافات السياسية والامنية التي استمرت حتي عام (٢٠٢٤) ومازالت مستمرة. ويتناول ثالثاً تأثير صراع السلطة في ليبيا على الوضع الأمني والاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

أولاً: مدخل لفهم وضع الدولة في ليبيا سياسياً وعسكرياً قبل وعقب انهيار نظام مُعمَّر القذافي.

لقد كشـف انهيار نظام مُعمَّر القذافي عن العديد من التحديات السـياسـية، فكانت التجربة السـياسـية للمواطنين الليبيين على مدار أكثر من (٤٠) عام – أربعة عقود- من حكم القذافي محدودة جداً، إن لم تكن معدومة تماماً، وقد ادي انهيار النظام السـياسـي الليبي في عام (٢٠١١) إلى الانهيار الكامل للمؤسـسـات السـياسـية والحكومية الرئيسـية خلال الحرب الاهلية بعد الثورة وهي المؤسـسـات التي كانت بطبيعتها غير متطورة، مما أدي إلى الفوضى السياسية. [36].

كان الوضـع السياسي خلال حكم مُعمَّر القذافي يعاني فراغاً دستورياً وقانونياً وحزبياً وتشريعياً وسياسياً، فلم يكن هناك دسـتور أو أحزاب سـياسـية أو مؤسـسـات مجتمع مدني أو مشـاركة سـياسـية جماهيرية في فترة حكمه. فقد تم حرمان اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صـنع القرار السياسي، وانفرد مُعمَّر القذافي وافراد قبيلته بالحكم، وكانت جميع الامتيازات تحصـــر في شـــخصـــه وافراد عائلته. ومن ثم أصـــبحت الثروة والسلطة محتكره في يد نخبه محدودة[٣٧].

أما الوضع بالنسبة للمؤسسة العسكرية فقد اتسم بالهشاشة في فترة حكم القذافي، وافتقدت الدولة الليبية لوجود مؤسسة عسكرية تمثل رمزاً للدولة الوطنية، حيث أسس القذافي جيشاً على قاعدة الولاء له وليس للدولة، مما أدي إلى غياب مؤسسة عسكرية ترتبط بالدولة لا النظام السياسي، وأفقد المؤسسة العسكرية احترافيتها واحترامها من قبل افراد المجتمع [٣٨].

بعد الإطاحة بنظام "مُعمَّر القذافي" اندلعت الصراعات الداخلية في ليبيا، وانقسم قادة التغيير إلى عده فصائل واحزاب وتيارات بعضها سياسي وبعضها عسكري مسلح، وبدأت الحروب الاهلية في ليبيا صراعاً على الحكم والنفوذ السياسي، وذلك في ظل غياب الأمن[٣٩].

ومن أجل إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي تم التوقيع على اتفاق ليبيا السياسي في ديسمبر من عام (٢٠١٥) في مدينة الصخيرات بالمغرب، وذلك في إطار الأمم المتحدة، وعرف "بإتفاق الصخيرات" وتم إنشاء حكومة الوفاق الوطني والاعتراف بها كحكومة شرعية تمثل الدولة الليبية أمام المجتمع الدولي، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٩) [٤٠]. وتضمن اتفاق الصخيرات على ثلاث نقاط أساسية وهي: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تمارس مهام السلطة التنفيذية ويكون مقرها طرابلس، واعتبار برلمان طبرق المنتخب في عام (٢٠١٤) يمثل الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلي للدولة ومجلس أعلي للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الاعمار وأخري لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن[٤١].

وقد شكل تلك الاتفاق مدخلاً لحل الصراع السياسي والعسكري الليبي، لكن الليبيين الموقعين على اتفاق التسوية لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حد للصراع الداخلي. وبدل ان يمثل تلك الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني، أصبح يمثل نقطة خلاف أضافت المزيد من الانقسام والتعقد على المشهد الليبي[٤٢].

ثانياً: الوضع السياسي والعسكري العام في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

شهد عام (٢٠٢٠) العديد من التطورات السياسية والعسكرية داخل ليبيا، حيث تعد العملية العسكرية التي اطلقت من خلال الجيش الليبي في عام (٢٠١٩) واستمرت حتي اكتوبر من عام (٢٠٢٠) من أهم وابرز الاحداث العسكرية التي أثرت على الازمة السياسية، لذلك تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة في جنيف في "٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠" [43] .

بعد فشل خليفة حفتر في الدخول لطرابلس، تدخلت الدولة التركية، ونشأ اتفاق آخر سمي (اتفاق جنيف). والذي استند إلى قرار مجلس الأمن رقم (٢٥١٠) لسنة (٢٠٢٠) بالمصادقة على نتائج مؤتمر برلين المنعقد في يناير عام (٢٠٢٠) والذي دعا إلى "إنشاء مجلس رئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية واحدة وفعالة بما يمهد

الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية، واعتبر الاتفاق في مادته الأولى أن الهدف الأسمى للمرحلة التمهيدية هو تعزيز الشرعية السياسية عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس دستوري" (٤٤).

وفي أوائل عام (٢٠٢١)، تم تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" التي يقع مقرها في طرابلس في غرب ليبيا كإدارة مؤقتة من خلال تدعيم "الأمم المتحدة"، وكان من المفترض أن تنظم تلك الحكومة انتخابات وطنية ديمقراطية في ديسمبر (٢٠٢١)، إلا أن تلك الحكومة مازالت قائمة. وتبرر وجودها على اعتبار أن الدولة الليبية ليست جاهزة للانتخابات، ولا تزال تتمتع تلك الحكومة بدرجة كبيرة من الاعتراف الدولي. أما في شرق ليبيا، فأنشأ مجلس النواب حكومة منافسة هي "حكومة الاستقرار الوطني"، التي يدعمها الجيش الوطني الليبي، وتسيطر هذه الإدارة على غالبية أراضي الدولة إلى جانب الجزء الأكبر من المناطق الليبية المنتِجة للنفط. وتعمل بعض المؤسسات، مثل "المصرف المركزي" و"المؤسسة الوطنية للنفط"، بالتعاون مع الحكومتين(٤٥).

وقد تغير دور مجلس النواب الذي نتج في الأصل من انتخابات عام (٢٠١٤)، وعندما ظهرت حكومة الوحدة الوطنية كإدارة مؤقتة تعد بإجراء انتخابات وطنية ديمقراطية مبكرة بنهاية عام (٢٠٢١)، دعم مجلس النواب تلك الإدارة المؤقتة، لكن في سبتمبر (٢٠٢١)، تلاشى هذا الدعم وأقر مجلس النواب حجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية بعد التصويت، مؤيدًا حكومة الاستقرار الوطني المنافسة(٤٦).

وتوضح الخريطة رقم (١) مناطق النفوذ والسيطرة العسكرية والسياسية بين الحكومتين المتنازعتيت في ليبيا خلال عام ٢٠٢٣.

خريطة رقم (١): النفوذ والسيطرة العسكرية والسياسية في ليبيا عام ٢٠٢٣

المصدر: موقع فرانس (٢٤)، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط : https://www.france24.com/

ثالثاً: تأثير صراع السلطة في ليبيا على الوضع الأمني والاستقرار السياسي خلال الفترة(٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

١-وضع الاستقرار والأمن في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

تشهد ليبيا حالة من السيولة الأمنية وغياب السيطرة المركزية للسلطة على الدولة بأكملها بسبب وجود ازدواجية السلطة ووجود حكومتين، وفقدت الدولة الليبية مهمتها في احتكار القوة بسبب تزايد ظاهرة التشكيلات المسلحة من دون الدولة، وحرمان الدولة من الاستغلال الأمثل لمواردها النفطية وغيرها من موارد[٤٧].

ويشكل الاضطراب الأمني في ليبيا تحدياً كبيراً أمام عملية الانتقال وإعادة بناء الدولة الليبية. ويعتبر النظام القبلي (الانتماءات والولاءات القبلية والتنوع العرقي) من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية والوضع الأمني في ليبيا. فتعد القبيلة عنصراً أساسياً من مكونات المجتمع الليبي، حيث يوجد في ليبيا ما يقرب من (١٢٠) قبيلة، وكل قبيلة لها ميليشيات مسلحة تابعة لها[٤٨].

ويمكن توضيح مدي تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣) من خلال مؤشر السلام العالمي، وهو المؤشر الذي يقيس حالة الأمن والسلام من خلال ثلاثة مجالات رئيسة تتمثل في **المحور الأول:** يقيس مدي استمرار النزاعات والصراعات الداخلية والخارجية، **المحور الثاني:** يقيس مستوى الأمن والأمان المجتمعيان، **المحور الثالث:** يقيس مستوى عسكرة الدولة.

جدول رقم (٨): ليبيا في مؤشر السلام العالمي خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣)

(واحد: الأكثر سلمية – خمسة: الأقل سلمية)

السنة	المُعدل العالمي	الترتيب عالمياً	إجمالي الدول التي شملها المؤشر
٢٠٢٣	٥/٢.٦٠٥	١٣٧	١٦٣
٢٠٢٢	٥/٢.٨٠٧	١٥١	١٦٣
٢٠٢١	٥/٢.٩٨١	١٥٦	١٦٣
٢٠٢٠	٥/٢.٩٩	١٥٦	١٦٣

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير مؤشر السلام العالمي لكل سنة على حده.

يُعَد مؤشر السلام العالمي والذي يصدر عن معهد الاقتصاد والسلام في أستراليا، ويستخدم (٢٣) مؤشراً نوعياً وكمياً لتصنيف (١٦٣) دولة. من أهم المؤشرات لقياس مستويات الأمن والسلام في الدول.

ويُلاحَظ وفقاً للجدول رقم (٨)، أن ليبيا قد احتلت نفس المركز من عام (٢٠٢٠) إلى عام (٢٠٢١) بترتيب (١٥٦) عالمياً من أصل (١٦٤) دولة يشملهم المؤشر، وتقدمت ليبيا خمس مراكز من عام (٢٠٢١) إلى عام (٢٠٢٢)، وتقدمت (١٤) مركز من عام (٢٠٢٢) إلى عام (٢٠٢٣). ما يعني تحســـن عام في درجة الســـلمية. ولكنه تحســـن مازال يحتاج إلي الكثير، حيث مازالت ليبيا تحتل المرتبة (١٣٧)في عام (٢٠٢٣)من أصل (١٦٣) دولة يشملهم المؤشر وهي مرتبة تدل على ارتفاع اللاإستقرار السياسي والأمني.

٢-مظاهر الاستقرار والأمن في ليبيا وفقاً للمؤشرات الكمية والنوعية لمؤشر السلام العالمي خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣).

يتضـمن مؤشـر السـلام العالمي (ثلاثة) محاور رئيسـة، الصـراع المحلي والدولي، مؤشـر سـلامه الأمن، مؤشـر العسكرة، وتشمل المحاور الثلاثة على (٢٣) مؤشر فرعي. ويمكن تحديد مظاهر الاستقرار والأمن في ليبيا وفقاً للمؤشرات الكمية والنوعية لمؤشر السلام العالمي من خلال الجدول رقم (٩)، كما يلي:

جدول رقم (٩): مظاهر الاستقرار وفقاً لمؤشر السلام العالمي خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

م	المـؤشـــــر	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
١	ظاهرة الإجرام في المجتمع	٥/٢.٨٨٢	٥/٢.٨٨٢	٥/٢.٨٨٢	٥/٣.٠٨٣
٢	ضباط الأمن والشرطة	٥/ ٢.٥	٥/٢.٥	٥/٢.٥	٥/٢.٥
٣	جرائـم القتـــل	٥ /٢.١٢٥	٥/٢.١٢٥	٥/٢.١٢٥	٥/٢.١٢٥
٤	السكان المسجونين	٥/٢.٣٩٢	٥/١.٧٨٣	٥/١.٧٨٣	٥/١.٧٨٣
٥	الوصول إلى الاسلحة	٥/٥	٥/٥	٥/٥	٥/٥
٦	الصراع المنظم (داخلي)	٥/٤	٥/٥	٥/٥	٥/٥
٧	المظاهرات العنيفة	٥/٢.٥	٥/١.٥	٥/٢.٥	٥/١.٥
٨	جرائـم العُنـف	٥/٥	٥/٥	٥/٥	٥/٥
٩	عدم الاستقرار السياسي	٥/٤.٢٥	٥/٤.٢٥	٥/٤.٦٢٥	٥/٤.٧٥
١٠	الإرهاب السياسي	٥/٤.٥	٥/٥	٥/٥	٥/٥
١١	واردات الأسلحـة	٥/١.٥٢٨	٥/١.٥٣٧	٥/١.٥٦٦	٥/١.٢٤٧
١٢	النشاط الإرهابـي	٥/٢.٧٥٤	٥/٣.٠٢٣	٥/٣.١٥٢	٥/٣.٤٢٩
١٣	الوفيات الناجمة عن صراع (داخلي)	٥/١	٥/٢.٦٦٣	٥/٣.١٩٥	٥/٢.٦٤٢
١٤	الإنفـاق العسكري	٥/٢.٣٤٣	٥/٢.٣٤٣	٥/٢.٣٤٣	٥/٢.٣٤٣
١٥	أفراد الخدمات المسلحة	٥/١.١٧٥	٥/١.١٧٥	٥/١.١٧٥	٥/١.١٧٥

م	المـؤشـــــر	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
١٦	تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	٥/١	٥/١.٧٩١	٥/٢.٨٧	٥/٤.٧٦٧
١٧	الأسلحة النووية والثقيلة	٥/١.٠٠٣	٥/١.٠٠٣	٥/١.٠٠٣	٥/١.٠٠٣
١٨	صادرات الأسلحة	١٥	١٥	٥/١.٠٠٤	٥/١.٠٠٤
١٩	النـــازحـــين	١.٨٦١	٥/١.٩٦٩	٥/٢.٤٦٤	٥/٢.٨٦٤
٢٠	علاقات الدول المجاورة	٥ /٤	٥/٤	٥/٤	٥/٤
٢١	الوفيات الناجمة عن صراع (خارجي)	١٥	١٥	١٥	١٥
٢٢	خاضت الصراعات الخارجية	١٥	١٥	١٥	١٥
٢٣	خاضت الصراعات الداخلية	٣.٠٥٣	٥/٣.٠٦٣	٥/٢.١٧٣	٥/٤.٥٢٦
محور رئيسي	الصراع المحلي والدولي	٥/٢.٤١٩٣١٠٧٨٩	٥/٣.٠٦٣٧٦٠٠٦٤	٥/٣.٢٣٥٩٧٩٠٦٦	٥/٣.١٠٢٩٢١٠٩٥
محور رئيسي	سلامـــة الأمـــن	٥/٣.١٥٥١١٧٦٤٧	٥/٣.١٠٠٥١٢٥٦١	٥/٣.٢٩٨٦٧٦٤٧١	٥/٣.٣٠٦٢٣٥٢٩٤
محور رئيسي	العســكَـــرة	٥/١.٩٤٧١١٧٦٤٧	٥/٢.٠٤١٣١٤٦٨١	٥/٢.١٧٣٣٩٤٦٠١	٥/٢.٣٥٧٩٤٨٥٣٥

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى تقارير مختلفة لمؤشر السلام العالمي خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٣).

وفي تحليل الدراسة لمظاهر الاستقرار والأمن في ليبيا يمكن الاعتماد على (٥) مؤشرات فرعية تسهم بشكل رئيسي في توضيح مؤشرات الاستقرار السياسي والأمني للدولة الليبية وهي: (مؤشر الوصول إلي الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مؤشر عدم الاستقرار السياسي، مؤشر الصراعات الداخلية، مؤشر الإرهاب السياسي، مؤشر جرائم العنف)

ووفقاً للجدول رقم (٩) نجد أن **سهولة الوصول إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة** تمثلت في أعلي نسبة وهي (٥/٥) خلال فترة سنوات الدراسة. كما أن نسبة **عدم الاستقرار السياسي** هي نسبة مرتفعة تراوحت بين (٥/٤.٧٥) عام ٢٠٢٠ و(٥/٤.٢٥) عام ٢٠٢٣، أما نسبة **الصراع المنظم الداخلي** فقط كان في أعلي نسبة له في أعوام (٢٠٢٠– ٢٠٢١– ٢٠٢٢) بنسبة (٥/٥) وبدأ بالانخفاض في عام ٢٠٢٣، بنسبة (٥/٤)، ويلاحظ ارتفاع **الارهاب السياسي** بأعلى نسبة في أعوام (٢٠٢٠–٢٠٢١– ٢٠٢٢) بنسبة (٥/٥) في حين وصل إلى (٥/٤.٥) في عام (٢٠٢٣).وبالنسبة لمؤشر **جرائم العنف** فوصل إلي أعلى نسبة وهي (٥/٥) في كل سنوات الدراسة، أعوام(٢٠٢٠– ٢٠٢١– ٢٠٢٢– ٢٠٢٣). ويتضح وصول ليبيا إلي حالة اللاإستقرار السياسي والأمني لدرجة مرتفعة وهو له تباعاته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

المحور الرابع:

مظاهر عرقلة صراع السلطة لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤).

تمهيد:

يعتبر صراع السلطة أحد أهم العوامل التي ساعدت في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا كدولة هشة خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)، ولم يتمثل ذلك في غياب السلطة الواحدة وحدوث انقسام في المؤسسات الحكومية فقط، ولكن تمثل ايضاً في معوقات غياب سيادة القانون، الفشل في إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية، والفشل في اقرار دستور للدولة الليبية، بالإضافة إلى انتشار وتفشي الفساد فضلاً عن التكلفة الاقتصادية للصراع على السلطة في ليبيا، وهو ما يتناوله هذا المحور.

١- غياب السلطة المُوحدة وانقسام مؤسسات الدولة.

حدثت حالة من الانقسام السياسي والمؤسساتي، وذلك نتيجة التنافس على السلطة ووجود ازدواجية في السلطة بين القوى المتنافسة- كما تم توضيحه في المحور الثالث من الدراسة- وتسعي الحكومتان المتنازعتان على السلطة في ليبيا للتنافس مما أدي إلي انقسام مؤسسات الدولة وتداخل وتضارب الاختصاصات بينهم.

٢- غياب سيادة القانون.

لم يشمل تقرير مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالميةWorld Justice Project (WJP) "حالة ليبيا" أعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١- ٢٠٢٢- ٢٠٢٣)، حيث يقوم ذلك المؤشر على (٨) مؤشرات وهي: "السلطة الحكومية، غياب الفساد، انفتاح الحكومة، مدي تمتع المواطنين بالحقوق الاساسية، الأمن، إصلاح القوانين، العدالة المدنية والجنائية".

بالنسبة لسيادة القانون في ليبيا يمكن القول إن الدولة الليبية في حالة عجز وغياب شبه تام لسيادة القانون، ويظهر الموقف السلبي من القانون في ليبيا بصورة واضحة في كل من سلوك الأفراد، الحكومة، وكذلك المؤسسات التشريعية، المؤسسات القانونية. وتشمل هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة من الممارسات، من قبيل عصيان القانون، والخروج عليه وتجاهله أو الالتفاف عليه، وتعليقه وتعطيله، والتباطؤ في إجراءات التقاضي،

فضـــلاً عن الغياب الكامل لدور الأجهزة الأمنية، والاختفاء القســـري، وتكرر حالات الاعتقال خارج القانون، ووجود حالات من المعاملة المهينة واللاإنسانية داخل سجون لا تخضع للدولة[٤٩].

وبالنسـبة للنظام القضـائي، فبالكاد قادر على تسـيير أعماله، ويواجه تحديات خطيرة، منها تحديات امنية وأخري سـياسـية فضـلاً عن التحديات التنظيمية، وتتمثل الضـغوط الامنية في غياب الحماية الأمنية للقضـاة والأعضـاء والموظفين في القطاع القضـائي، وتخوف أعضـاء الهيئات القضـائية من تدخل التشكيلات المسلحة وخطفهم أو ابتزازهم. وتتمثل التحديات السـياسـية في التحديات الناتجة عن تأثير الانقسـام المؤسـسـي، وتتمثل التحديات التنظيمية من قبيل غياب الأطر القانونية والقضائية الواضحة[٥٠].

ووفقاً لأخر تقرير لمؤشـــر الجريمة المنظمة العالمي، والصـــادر في عام (٢٠٢٣) عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فقد صـــنفت ليبيا من ضـــمن الدول التي بها معدل الإجرام مرتفع مع القدرة المنخفضـــة على الصـــمود. وجاءت ليبيا في المرتبة (١٨) عالمياً من ضـــمن (١٩٣) دولة يشملهم المؤشر في درجات الإجرام، بدرجة مرتفعة وهي (٦.٩٣) من (١٠)[٥١].

٣- الفشل في إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية.

لـم يـتم إجـراء الانتخابـات فـي ليبيـا سـواء الانتخابـات التشـريعية أو الرئاسـية خـلال فتـرة الدراسـة (٢٠٢٠-حتـي يونيـو ٢٠٢٤). وذلـك بسـبب وجـود رغبـات متعارضـة، فـرئيس حكومـة الوحـدة الوطنيـة "عبـد الحميـد الدبيبـة" يُبـدي اسـتعداده لإجـراء الانتخابـات، ولكـن يشـترط وجـود قـوانين عادلـة وقابلـة للتنفيـذ. ويطالـب القائـد العـام للجـيش الـوطني المشـير "خليفـة حفتـر" بحكومـة تكنـوقراط لإدارة الانتخابـات المزعم إجراءها. ويتمسك المجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي بخيار المصالحة الوطنية [52].

وقد فشـــلت "مبادرة باتيلي"، وهو المبعوث الأممي لليبيا والتي طرحها في عام ٢٠٢٣ (فبراير/ مارس ٢٠٢٣) لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأحدثت مزيداً من الخلاف. وانتهى باتيلي في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٧ فبراير(٢٠٢٣) إلى أن النخبة السياسية في ليبيا تعيش أزمة شرعية حقيقية، وأنه لم ينجح مجلســا (النواب) و(الدولة)، في التوافق حول القوانين اللازم. في هذه الأثناء أطلق باتيلي مبادرة تهدف إلى التمكين من إجراء الانتخابات خلال عام (٢٠٢٣)، وذلك من خلال تشـــكيل لجنة رفيعة المســـتوى، لكن (النواب) و(الدولة) رفضا هذا التوجه، وقاموا بتشكيل لجنة (٦ + ٦) المشتركة. وبعد لقاءات ومداولات بالمغرب، توصـلت اللجنة إلى مخرجات بشـأن قانوني الانتخابات، وتسـلمها مجلس النواب أجرى تعديلات عليها، إلا أنها

قوبلت باعتراض من قبل (المجلس الأعلى للدولة). ولا تزال ليبيا – حتى نهاية كتابة الدراسة الحالية – رهن سجالات المجلسين[53].

وتواصلت السجالات بين رئيس البرلمان ورئيس المجلس الأعلي للدولة حول السلطات المخولة لكل جهة، التشريعية والتنفيذية وصلاحيات كل منهما. فرئيس مجلس النواب الليبي يري أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في الدولة والمختصة بإصدار القوانين والتشريعات وعدم أحقية قيام مجلس الدولة بالاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان، في حين يرس رئيس مجلس الدولة أن القرارات التي صدرت عن مجلس النواب هي قرارات فردية تتجاهل مجلس الدولة، وأن البرلمان يتدخل في اختصاصت السلطة التنفيذية[54].

وعلى هذا النحو، فإن العلاقة بين المجلسين (مجلس النواب والمجلس الأعلي) تشهد حالة شديدة من التوتر وفقدان الثقة بسبب القوانين الانتخابية الصادرة عن اللجنة المشتركة(٦+٦) المكلفة من مجلس النواب والمجلس الأعلي للدولة بإعداد القوانين الانتخابية في يونيو ٢٠٢٣. وعلى الرغم من قيام مجلس النواب بالتصديق عليها في ٢ أكتوبر (٢٠٢٣)، إلا أنها مازالت تواجة جدلاً واسعاً حول بعض النقاط[55]. ومن بين النقاط الأكثر إثارة للخلاف على الصعيد السياسي ما يلي[56]:

- شروط الترشح بالنسبة للمترشحين للانتخابات الرئاسية.
- الأحكام التي تنص على جولة ثانية إلزامية من الانتخابات الرئاسية حتى لو حصل المترشح على أكثر من(٥٠ %) من الأصوات في الجولة الأولى.
- الأحكام التي تنص على عدم إجراء الانتخابات البرلمانية في حال فشلت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.
- الأحكام القاضية بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة قبل إجراء الانتخابات.
- يتيح مشروع القانون تأمين ما لا يقل عن (٢٠٪) من المقاعد للنساء في مجلس النواب. ومع ذلك، فإنه يخصص(٦) مقاعد فقط للمرأة من أصل (٩٠) مقعداً في مجلس الشيوخ.

وقد أكد باتيلي " المبعوث الأممي لليبيا" في هذا السياق، إن معايير الترشح للانتخابات الرئاسية وربط الانتخابات البرلمانية بالرئاسية ومسألة تشكيل حكومة موحدة جديدة هي مسائل موضع خلاف كبير وتتطلب اتفاقاً سياسياً بين أبرز الفاعلين في المشهد السياسي الليبي. وبدون ذلك الاتفاق، ستظل أحكام القوانين المتعلقة بهذه الموضوعات غير قابلة للتطبيق، بل وقد تؤدي إلى أزمة جديدة.

٤- الفشل في اقرار دستور للدولة الليبية.

فشلت ليبيا حتي عام (٢٠٢٤) في طرح مشروع الدستور على الاستفتاء العام، وقد أصدر رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في يونيو (٢٠٢٤) بياناً رداً على حكم محكمة الزاوية الابتدائية الصادر في مايو (٢٠٢٤)، بوجوب طرح مشروع الدستور على الاستفتاء العام مرحباً بالحكم، الذي انتهي إلي التأكيد على حق الشعب الليبي في الاستفتاء على مشروع الدستور المنجز من قبل الهيئة التأسيسية المختارة من قبل الشعب الليبي بتاريخ (٢٩ يوليو ٢٠١٧). وإلزام المفوضية العليا إلي تنفيذ قانون الاستفتاء وتنفيذ الحكم المذكور[٥٧]. وأكد رئيس الهيئة التأسيسيه لصياغة مشروع الدستور أن حكم محكمة الزاوية يأتي انسجاماً مع ما نص عليه الإعلان الدستوري المؤقت الذي أناط بالهيئة التأسيسية دون غيرها مهمة صياغة مشروع الدستور الدائم للدولة الليبية[٥٨].

٥- انتشار وتفشي الفساد.

يمكن توضيح مدي انتشار الفساد في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣) من خلال تناول مؤشر مدركات الفساد، الذي يعتمد على درجة من (صفر) – "فاسد جداً" أي الأقل نزاهة إلى (١٠٠)"انعدام الفساد" أي الأكثر نزاهة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): الفساد في ليبيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣)

(صفر: فاسد جداً – ١٠٠ : الأكثر نزاهة)

السنة	مؤشر الدرجة (كلما انخفضت الدرجة يعني أن الدولة "فاسدة جداً")	الترتيب دولياً المركز بين الدول	إجمالي الدول التي شملها المؤشر	تصنيف الدولة الليبية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد
٢٠٢٣	١٨	١٧٠	١٨٠	فاسدة جداً
٢٠٢٢	١٧	١٧١	١٨٠	فاسدة جداً
٢٠٢١	١٧	١٧٢	١٨٠	فاسدة جداً
٢٠٢٠	١٧	١٧٣	١٨٠	فاسدة جداً

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلي التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية من عام (٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣)

ووفقاً للجدول السابق تحتل ليبيا مراكز **متأخرة جداً** في مؤشر الفساد على المستوى العالمي، وتراوحت الدرجات خلال فترة الدراسة ما بين (١٧- ١٨) درجة من(١٠٠) درجة. بترتيب يتراوح بين(١٧٠- ١٧٣) من

(١٨٠) دولة يشملها المؤشر. ويرجع ذلك إلى استمرار التهديدات الأمنية والوضع السياسي غير المستقر، نتيجة سيادة الفوضى السياسية والأمنية في ليبيا خلال فترة الدراسة.

٦- التكلفة الاقتصادية للصراع على السلطة في ليبيا.

لقد ألحقت الأزمة السياسة في ليبيا خسائر جسيمة بالإمكانات الاقتصادية قدرت للفترة الممتدة من عام (٢٠١١) حتي عام (٢٠٢١) بنحو (٧٨٣) مليار دينار ليبي بمعدل (٥٨٠)مليار دولار بسبب استمرار الصراع وتواصل عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي. وألحق الصراع أضراراً جسيماً بجميع جوانب الحياة الاقتصادية، فأثر سلباً على الاقتصاد الكلي، وتراجع في النمو وسجل انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية والإنفاق والاستثمار، وفي أنشطة القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك قطاعات النفط وغاز الهيدروكربون والزراعة والبناء[٥٩]. ويمكن توضيح التدهور الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(٢٠٢٠- ٢٠٢٤)، من خلال تناول وضع ليبيا في مؤشر الحرية الاقتصادية حول العالم. وهو ما يوضحه الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١): وضع الدولة الليبية في مؤشر الحرية الاقتصادية حول العالم خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

المؤشر		السنة			
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
حقوق الملكية	٥.٩	٥.٤	لا يوجد	١٦.٥	٣٠.١
نزاهة الحكومة	١٠.٢	٣.٦	لا يوجد	٢١	١٨
الفعالية القضائية	٤.٢	١٢.٥	لا يوجد	١٩.٧	٢٠.٨
العبء الضريبي	٩٣.٢	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
انفاق الحكومة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	صفر	صفر
الصحة المالية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١٩.٩	لا يوجد
حرية الاعمال	لا يوجد	٣١.١	لا يوجد	٣٨.٤	٤٠.٧
حرية العمل	لا يوجد	٤٨.٦	لا يوجد	٥٥.٣	٥٣.٩
الحرية النقدية	لا يوجد	٧٥.١	لا يوجد	٦٩.٧	٥٣.٦
حرية التجارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
حرية الاستثمار	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٥.٠	٥.٠
الحرية المالية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المجمـــوع	لا يوجد	لايوجد	لا يوجد	لا يوجد	لايوجد

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلي تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية حول العالم من عام (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن وضع ليبيا في مؤشر الحرية الاقتصادية يعد من ضمن أسوء الدول حرية في المجال الاقتصادي حسب المؤشر، وهو ما يعني عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة لمستقبل ليبيا الاقتصادي.

الخاتمـــة:

بحثت تلك الدراسـة في صـراع السـلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة الليبية كدولة هشـة، فقد انطلقت الدراسة من منظور أن الدولة الليبية تتسم بالهشاشة، وأن وضع الهشاشة أعمق بعد عام (٢٠١١)، حيث يحدد مؤشر صندوق السلام للدول الهشة قائمة تنازلية للدول التي بها عدم استقرار سياسي وأمني، ويعتبر إدراج ليبيا في ذلك المؤشـر ضـمن الدول الأكثر هشـاشـة، خلال الفترة (٢٠٢٠– ٢٠٢٣)، وتواجة إنذار بإنهيار الدولة، كما جاء تصنيف ليبيا في المؤشرات الدولية الاخري المختلفة (مؤشر مدركات الفساد، مؤشر السلام العالمي، مؤشـر الحرية الاقتصـادية، مؤشـر الجريمة المنظمة الدولي) بنتائج سـيئة، كما أنها خرجت من مؤشـر جودة الحياة ولم تدرج في مؤشر سيادة القانون لعام(٢٠٢٣). وهو ما يدل على أن ليبيا دولة تعاني من أزمات حادة في جميع المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرجع ذلك في المقام الأول للتحديات والأزمات السـياسـية التي تعاني منها ليبيا، وازدواجية وصـراع السلطة الذي له تأثير كبير على بنية الاستقرار، وما نتج عنه من تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية، وهو ما يؤثر على عملية إعادة بناء الدولة الليبية.

فعلى الصـعيد السياسـي يغيب عن ليبيا الأمن والاستقرار، بسبب الصـراعات السياسـية المتواصـلة وعدم التوافق على إجراءات انتخابات، كما ويغيب عنها أيضـاً المفهوم القانوني للدولة، حيث أصـبحت الدولة محل نزاع بسبب ازدواجية السلطة وافتقارها إلى وجود سلطه مُوحَّدة، فضلاً عن حالة الفراغ الدستوري؛ حيث أنه لازال هناك حالة من الصراع المتعلقة بمشروع الدستور وشكل الدولة ونظامها السياسي. أما على المستوى الأمني؛ تعاني ليبيا من تحديات وفوضي أمنية، وفقاً لمؤشر السلام العالمي.

النتائـــــج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها:

١- واجهت مرحلة إعادة بناء الدولة في ليبيا عدة مشكلات هيكلية، لعل أهمها: اللاإستقرار السياسي والأمني وتفكيك وعدم توحيد المؤسسات الحكومية والتدهور الاقتصادي وانتشار وتفشي الفساد وتعثر إجراء الانتخابات، إذ أخفقت النخبة السياسية الاتفاق على القوانين الخاصة بالانتخابية الرئاسية أو البرلمانية، وانغمست النخب في خلافات تفصيلية.

٢- من ضمن المشكلات الهيكلية في إعادة بناء الدولة الليبية، تفشي الفساد، حيث يشكل الفساد تحدياً رئيساً لإعادة بناء الدولة، فتعد ليبيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من الدول الأكثر فساداً خلال فترة الدراسة؛ إذ حصلت ليبيا على (١٦- ١٧) درجة من (١٠٠) درجة.

٣- لا تزال ليبيا في مأزق سياسي وأمني مع قوى متنافسة، وصراعات ونزاعات على السلطة والحكم والثروة، فتعاني من تحديات أمنية وسياسية معقدة. نتج عنها حالة سياسية تتسم بعدم الاستقرار، وأمن مُنعدِم، ووضع اقتصادي واجتماعي سيئ ومتدهور، نتيجة للوضع السياسي والأمني، لذا، تعتبر إعادة بناء الدولة في ليبيا كدولة هشة عملية معقدة.

٤- تعد الأزمة الليبية هي أزمة داخلية فاقمها التدخل الخارجي، والذي ساعد على تمدد تلك الأزمة؛ فتتسع الأزمة الليبية في ظل تداخل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية.

٥- في ظل خطورة الأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، التي تواجهها ليبيا، وارتفاع مستوى هشاشة الدولة الليبية، تؤكد الدراسة على أن الصراع الليبي والأزمة السياسي الليبية سوف تستمر بشكل أطول إذا لم يحدث اتفاق بين جميع الأطراف المتصارعة على إعلاء الشأن الوطني الليبي وإعادة بناء دولة مؤسسات موحدة وقوية.

٦- قد تصل ليبيا إلى مرحلة التفكك والتقسيم إلى عدة مناطق في حالة عدم إعلاء الشأن الداخلي الليبي بين القوى المتصارعة. وفي حالة عدم النظر إلي مصالح الدولة الليبية بعيداً عن الشكوك أو التخوين أو المخاوف أو الحسابات الخاصة.

التوصيـــات:

في ضوء الدراسة ونتائجها، تتعلق التوصيات باقتراح عدة سُبُل لتجاوز تحديات صراع السلطة "داخلياً"؛ وذلك لإعادة بناء الدولة في ليبيا، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وذلك من خلال:

١- إعادة تشكيل وبناء الشرعية السياسية في ليبيا، ما بعد الصراعات والأزمات المستمرة منذ عام (٢٠١١)، ويتم إرساء الشرعية السياسية في ليبيا عن طريق وجود سلطة موحدة، والاتجاه إلى المصالحة الوطنية والعمل على تعزيز الحوار السياسي، ونبذ خطاب العنف والكراهية. والسعي لإجراء العملية الانتخابية وعدم التطويل في تأجيلها، والاتجاة إلي الاصلاح الدستوري، والعمل على بناء دولة القانون وإرساء سيادة القانون، وإعتماد آليات للمساءلة ومكافحة الفساد، وأن تملك الدولة احتكار القوة، ولابد في ذلك أن تتفق النخب السياسية والاجتماعية وتقديم تنازلات لصالح إعادة بناء دولة موحدة مستقرة وأمنة.

٢- بذل المزيد من الجهود المشتركة من قِبَل الشعب الليبي، لإعادة إرساء دعائم الأمن والاستقرار وإنهاء حالة الخلل والتدهور الأمني.

٣- يعد السعي من قبل النخب السياسية نحو بلورة رؤية مشتركة على المدى المتوسط والطويل للدولة الليبية، بحيث تشمل الجميع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً غاية في الأهمية من أجل مُستقبل مستقر لليبيا.

٤- من المهم أن تفهم جميع الأطراف المتصارعة داخلياً، أن يستند إعادة بناء الدولة الليبية على إعلاء الشأن الداخلي الليبي بعيداً عن تصورات ومصالح القوي الخارجية، فتدخلات القوى الخارجية الاقليمية أو الدولية وتقاطع مصالحها، تلعب دوراً هاماً في تعطيل جهود الإصلاح الداخلية؛ مما يزيد الوضع تعقيداً. فقد لعبت القوى الدولية دوراً مهماً في الصراع والأزمة السياسية الليبية منذ عام (٢٠١١)، من خلال التأثير على الأطراف المتصارعة على السلطة والعمل على استقطاب أحد أطراف الصراع لفرض السيطرة عليه واستخدامه لتحقيق مصلحتها وتنفيذ أجندتها.

٥- بالنسبة للقطاع الأمني، وللتصدي للتحديات الأمنية، يجب العمل على وضع استراتيجيات وطنية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية، والقضاء على المؤسسات الأمنية الموازية وأية تشكيلات مُسلحة خارج إطار سلطة الدولة.

٦- أهمية بناء جيش وطني قوي، قادر على أداء دوره في حماية الدولة والدفاع عنها، والعمل على بناء المؤسسات العسكرية، وتأهيل منتسبيها، وِفقَ خطة استراتيجية متوسطة وطويلة المدي.

٧– أهمية إعادة بناء وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا؛ فالمؤسسات القوية التي تخدم الناس عنصر هام في مساعدة ليبيا على التنمية وبناء اقتصاد أكثر قوة وقدرة على الصمود.

هوامش الدراســـة:

1 - The Fund for Peace (FFP),**Fragile States Index**, Annual Report 2023.

2 - Institute for Economics & Peace, **Global Peace Index 2023**, Measuring Peace in a Complex World, Sydney, June 2023, P.9.

3 -Global Initiative Aginst transnational organizes crime, **Global Organized Crime Index 2023: A fractured World**, p.p 155- 209

4 - Transparency International , **Corruption Perceptions Index 2023**, P.3

5 - U.S. News, **Best Countries 2023 Ranking: Quality of Life**. Available at: https://www.usnews.com/news/best-countries/rankings?continents=africa

6 - The Heritage Foundation, **Economic Freedom: Index (2024)**, 30 Anniversary Edition, February 2024.

7 - World Justice Project (WJP), **Rule of Law Index**, 2023.

٨ - حميدة عبد الحسين الظالمي، التحليل الجغرافي السياسي لخصائص موقع دولة ليبيا واثره في قوة الدولة، **مجلة أوروك للعلوم الانسانية**، جامعة المثنى، يوليو ٢٠٢٣، ص ١٣٠٠.

9 - علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١: ٢٠١٧)، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ص ١٢١.

١٠ - برابح حمزة، مؤشرات قياس فشل الدولة: دراسة ميدانية لدول الربيع العربي، حالة ليبيا واليمن، **رسالة دكتوراة**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١)، ص ٦.

١١ - غياث أحمد، مفهوم الدولة في العصر الحديث، مركز فكر للدراسات والتطوير، جامعة الزيتونة الدولية، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠، ص ٢.

١٢ - **المرجع السابق**، ص ٢.

13 - قادة بن عبد الله عائشة، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والابعاد وانعكاسها على الامن الوطني الجزائري، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد (١٠)، العدد (١)، ابريل ٢٠١٩، ص ١٣٢٧.

١٤- كنزة مغيش، الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة؟، قراءة في إشكالية بناء الدولة في أفريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (٨)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢١، ص ٢٢٤.

١٥ - محمد أمين بن جيلاتي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠١٦، ص ٣

١٦- محمد أمين جيلاني، بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن، **مجلة دفاتر المتوسط**، الجزائر، العدد (٥)، أكتوبر ٢٠١٦، ص ٢٤٤.

١٧ - محمد سمير عياد، محمد صافو، تحديات إعادة بناء الدولة في العالم العربي، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، مجلد (١٢)، العدد (١) ، ٢٠٢٠، ص ٢٠٩.

١٨ - أحمد همام محمد، إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية فيما بعد ٢٠١٠، **المجلة العلمية**، كلية التجارة جامعة اسيوط، العدد (٧٢)، ٢٠٢١، ص ١٩.

١٩ - علي جدعي الهدبان، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: الجمهورية التركية في عهد رجب طيب أردوغان، **رسالة دكتوراه**، (جامعة مؤته: كلية الدراسات العليا، ٢٠٢١)، ص ٩.

٢٠ - **المرجع السابق**، ص ٩.

٢١ - علويط حمزة، ساحلي مبروك، إشمالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (٦)، العدد(٢)، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ١٨٧

٢٢ - عدنان بوزيدي، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد (١)، العدد(٤)، مارس ٢٠١٨، ص ٦٣.

٢٣ - عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (٣)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١٨٣.

٢٤ - قادة بن عبد الله عائشة، **مرجع سابق**، ص ١٣٢٨.

٢٥ - **تقارير مؤشر الدولة الهشة** لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

٢٦ - كنزة مغيش، **مرجع سابق**، ص ٢٢٧.

٢٧ - مبروك ساحلي، مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي**، المجلد (٥)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٨، ص ١٤.

٢٨ - سونيا أرزروني وارتان، العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد(٢٧)، المجلد (١٧)، ٢٠٢١، ص ٩٨.

٢٩ - منظمة العمل الدولية، الدولة الهشة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية، **مطبوعات منظمة العمل الدولية**، ديسمبر ٢٠١٦، ص ١.

30 - Congress, **United States Strategy to Prevent Conflict & Promote Stability**, 2020, P P 1-23.

٣١ - أنور محمد فرج، زانا كريم نجم، هشاشة الدول كأحد دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، المجلد (٦)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ١٥.

٣٢ - التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، حول مؤشر الدول الهشة، **تقرير فبراير ٢٠٢٠**، ص ٣.

٣٣ - منظمة العمل الدولية، **مرجع سابق**، ص ١.

٣٤ - نبيل حسين، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، **مجلة سياسات عربية**، العدد(٣٧)، مارس ٢٠١٩، ص ١١٦.

٣٥ - **المرجع السابق نفسه**، ص ١١٧.

36- Emad El-Anis& Ashraf Hamed, Libya after the Civil war: Regime Change and Democratization, ***Journal of Conflict Transformation & Security***, October 2013, PP. 181- 175.

٣٧ - بومدين وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، المجلد (٢)، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٢١٧.

٣٨ - خالد حنفي، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الاهرام، السنة (١٣)، العدد (٥١)، يوليو ٢٠١٣، ص ١٧٧.

٣٩ - على محمد فرج النحلي، **مرجع سابق**، ص ٤

٤٠ - إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، **خطورة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا**، ٢٠٢٠، ص ٣٢.

٤١ - برابح حمزة، **مرجع سابق**، ص ١٣٦.

٤٢ - محمد عبد الحفيظ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليما على ضفتي المتوسط، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٢٠، ص ص ٤٩- ٥٠.

43 - النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، **سكاي نيوز عربية**، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح علي

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/

٤٤ - جدلية القانون والسياسة في ليبيا من سياسة التمثيل إلى سياسة الطرف الثالث، **الشرق للأبحاث الاستراتيجية**، متاح على: https://research.sharqforum.org

٤٥ - معين الكيخيا، التحدي الليبي يستلزم حلًا ليبيًا، تحليل السياسات، ١٤ مارس ٢٠٢٤، متاح على: https://www.washingtoninstitute.org

٤٦ - **المرجع السابق**، متاح على: https://research.sharqforum.org

٤٧ - المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، **قراءة استراتيجية للواقع الأمني في ليبيا**، سبتمبر ٢٠٢٣، ص ٨.

٤٨ - نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، **رسالة ماجستير**، (جامعة ٨ ماي ١٩٤٥: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص ص ٧٠- ٧٨

٤٩ - الأمم المتحدة، **تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا**، الإسكوا، ٢٠٢١، ص ٤.

٥٠ - **المرجع السابق**، ص ٤.

51 - Global Initiative Aginst transnational organizes crime, **Global Organized Crime Index 2023: A fractured World**, p.p 155- 209

52 - ليبيا في ٢٠٢٣: عام آخر ينقضي والقادة يتنازعون كراسي السلطة، **جريدة الشرق الأوسط**، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح على: https://aawsat.com

53 - **المرجع السابق**، متاح على: https://aawsat.com

54 - خالد خميس السحاتي، آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام ٢٠٢٤، **مجلة آفاق مستقبلية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، العدد (٤)، يناير ٢٠٢٤، ص١٢.

55 - **المرجع السابق**، ص١٢.

56 - إحاطة الممثل الخاص للأمين العام السيد عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن ١٩ يونيو ٢٠٢٣، متاح على: https://unsmil.unmissions.org

٥٧ - بيان رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، متاح على: https://nabd.com

٥٨ - **المرجع السابق**، متاح على: https://nabd.com

٥٩ - الأمم المتحدة، **رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة**، ٢٠٢١، ص ٤.